الصباح الاقتصادية
12
العدد 3021 - السنة العاشرة
الثلاثاء 3 رجب 1439 - الموافق 20 مارس 2018
Tuesday 20 March 2018 - No.3021 - 10th Year

تحت رعاية سمو أمير البلاد

«ملتقى الكويت للاستثمار 2018» يستعرض صفقات جديدة بقيمة 100 مليار دولار

- دعماً لرؤية الكويت 2035 الملتقى يؤكد عزم البلاد على مواصلة دفع عجلة تحولها إلى مركز مالي وتجاري عالمي المستوى
- نرحب بالمستثمرين للمشاركة بمشاريع تزيد قيمتها عن 100 مليار دولار في قطاعات رئيسية
- فرصة لاغتنام ما توفره الكويت من سوق حيوية آمنة ومفتوحة ونمو اقتصادي كلي متميز
- الأحمد : العامان المنصرمان شهدا تدفقاً قوياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة

الشيخ مشعل جابر الأحمد

تنطلق في الكويت فعاليات «ملتقى الكويت للاستثمار 2018» على مدار يومي 20 و21 مارس، الحدث الدولي الاستثماري الرائد الذي يهدف إلى تسليط الضوء على ما توفره دولة الكويت من فرص استثمارية فريدة تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار أمريكي وتعود بعائدات مجزية وطويلة الأمد للمستثمرين. وتأتي هذه الفرص في إطار الشراكات الاستثمارية والصفقات الاستراتيجية التي تطلقها دولة الكويت في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النفط والغاز، الطاقة المتجددة، الكهرباء والماء، التنمية الحضرية والإسكان، الرعاية الصحية، التعليم، النقل، السياحة، إضافة إلى مشروع منطقة «الشمال».

وتحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ، ينعقد الحدث بتنظيم مشترك من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغرفة تجارة وصناعة الكويت في قصر بيان ومركز جابر الأحمد الثقافي.

ويهدف الملتقى إلى البناء على الزخم الإيجابي القوي الذي حققته دولة الكويت على المستوى العالمي في أعقاب إطلاق رؤية الكويت 2035 الرامية إلى الارتقاء بالمشهد الاقتصادي في دولة الكويت ودفعها قدماً لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً عالمي المستوى. وتتمتع دولة الكويت بسوق حيوية آمنة ومفتوحة ترحب بالاستثمارات المباشرة الواردة لبناء شراكات تكمّل استثماراتها الخارجية في عدة بلدان حول العالم بقيادة صندوقها السيادي الضخم المشهور على مستوى العالم، وبحضورها العالمي القوي في قطاع النفط والغاز عبر «مؤسسة البترول الكويتية» وشركاتها، إضافة إلى القطاع الخاص الناشط فيها.

وفي هذا السياق، قال علي الفائم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت: «تخطو دولة الكويت خطوات ملؤها العزم والإصرار على مواصلة التحول إلى أحد أكثر الاقتصادات تنافسية على مستوى العالم. وفي ظل هذا السيناريو الطموح للتحول التنموي، سيكون القطاع الخاص منوطاً بدور كبير في المشهد الاقتصادي، خاصة أن الكويت لطالما كانت اقتصاداً بسوق مفتوحة وواظبت باستمرار على بناء العلاقات التجارية القوية في ظل إيمانها الراسخ بالرؤية الحرة التي تواصل ترسيخ طبيعتها الحيوية المزدهرة. ويأتي 'ملتقى الكويت للاستثمار 2018' ليستعرض هذه المزايا والكثير غيرها وليرحب بالمستثمرين ليكونوا من أوائل المطلعين على الفرص المتوفرة اليوم لتتيح لهم بناء قاعدة تشغيلية قوية في الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت الذي يوفر لهم سهولة التواصل والتفاعل مع بقية أرجاء المنطقة».

من جهته، قال الشيخ الدكتور مشعل جابر الأحمد الصباح مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر: «شهد العامان المنصرمان تدفقاً قوياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة إلى دولة الكويت، ساهمت بدور قوي في تعزيز الابتكار والتنافسية وقدمت في الوقت نفسه مساهمة متميزة في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية 2035 المتعلقة بتنويع الاقتصاد وضمان بناء مستقبل مستدام. وكلنا ثقة بالدور الذي سيلعبه 'ملتقى الكويت للاستثمار 2018' في تعزيز زخم الاستثمارات الواردة في قطاعات النمو العديدة التي سيجري استعراضها في الملتقى مثل النفط والغاز والطاقة المتجددة والتصنيع والتعليم والتدريب والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والحلول الرقمية وخدمات الرعاية الصحية والنقل والاتصالات وغيرها. وتوفر دولة الكويت للمستثمرين طيفاً واسعاً من المحفزات التي تتضمن ملكية أجنبية كاملة لتأسيس الشركات الثانوية في مختلف أنحاء البلاد، إضافة إلى الإعفاء الضريبي حتى 10 أعوام والإعفاء من الرسوم الجمركية على المشاريع. وبشكل الملتقى منصة مثالية لتوفير كافة المعلومات المطلوبة وخدمات التسهيل للمستثمرين الحاليين والمحتملين لضمان تمكينهم من تأسيس شركات ناجحة في سوقنا الواعدة التي يتوقع لها أن تلعب دوراً رائداً على مستوى المنطقة والبلدان المجاورة، بالاستفادة من مخاطرها المنخفضة وعلاقاتها الدولية المستقرة ومناخها المواتي للأعمال، وشريحتها السكانية الواسعة من الشباب الذين يتقنون استخدام أحدث التقنيات ويتمتعون بهوية ثقافية متميزة».

وتضم قائمة المتحدثين المؤكدين في «ملتقى الكويت للاستثمار 2018» نخبة من الشخصيات العامة ورواد الأعمال الكويتيين والمجتمع المالي، إضافة إلى كبار المسؤولين التنفيذيين من الشركات العالمية. ويتمتع الملتقى بأجندة مبتكرة تسلط الضوء على استراتيجية الاستثمار المستقبلية وخارطة الطريق الطموحة للمستثمرين العالميين من خلال الجلسات التفاعلية والنقاشات الموجهة التي تتناول مواضيع مثل جلسة «الاستثمار في كويت المستقبل» التي تؤكد على دور البلاد كشريك محوري في «مبادرة الحزام والطريق»، والتسهيلات التجارية التي تعزز مكانة الكويت الرائدة في مجال الخدمات اللوجستية المتكاملة وسلاسل التوريد العابرة للحدود، وحول تمويل التنمية المستدامة. وستنعقد أيضاً جلسة متخصصة حول الطيف الواسع من فرص الاستثمار المجزية في قطاعات النمو الحيوية في الدولة. وعلاوة على ذلك، سيشهد الملتقى فعالية خاصة بعنوان «كويت جديدة»، في أول حوار عام حول خارطة طريق التنمية منذ إطلاقها العام الماضي. وستستعرض الجلسة التقدم المحرز في الركائز السبع للرؤية الوطنية ومشاريعها وتضم: إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع ومستدام، بنية تحتية متطورة، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأسمال بشري إبداعي، مكانة دولية متميزة. ويختتم الملتقى أعماله بجلسة «التنمية في الكويت: رؤية وإرادة».

ويعقد المنتدى فعالياته بحضور حضرة صاحب السمو أمير البلاد ، وعدد من المسؤولين الحكوميين البارزين وممثلين عن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

مجموعة البنك الدولي تتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي للكويت 2 بالمئة في 2018

مجموعة البنك الدولي

توقعت مجموعة البنك الدولي نمو الناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت بنحو 2 في المئة خلال العام الحالي بعد أن انخفض إلى 1 في المئة خلال 2017 على أن يحقق أعلى معدل بين دول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2019 بالغا 3ر5 في المئة.

وقال المدير الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي نادر محمد في مؤتمر صحفي بمناسبة اطلاق (التقرير الاقتصادي الخليجي 2018) إن النمو الإقتصادي في منطقة الخليج سيشهد تحسنا خلال العامين الحالي والمقبل مدعوما بالتعافي الجزئي الأخير الذي شهدته أسعار الطاقة.

وأضاف محمد انه من المتوقع أن يبلغ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين الحالي والمقبل بنحو 1ر2 في المئة و2ر7 في المئة على التوالي مبينا أن وتيرة إصدار سندات الدين الخارجي في دول المجلس واصلت ارتفاعها في مسعى لتمويل العجز المالي في موازنتها.

وأوضح أن دولة الكويت حققت عجزا في موازنتها في 2017 بقدر بنحو 5ر4 في المئة وهو الأقل خليجيا متوقعا أن ينخفض هذا المعدل إلى 3ر5 في المئة خلال العام الحالي.

وأضاف أن الكويت حققت فائضا في الحساب الجاري بلغ ستة في المئة خلال 2017 لافتا إلى ضرورة قيام المعنيين بمضاعفة الإصلاحات لخلق فرص عمل للشباب وتنويع القاعدة الاقتصادية.

وذكر محمد أن انخفاض اسعار النفط إلى مستوى دون المتوقع يمكن أن يخلق ضغوطا على منتجي منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) لتمديد أو تعميق اتفاقية خفض الإنتاج ما يؤدي إلى خفض النمو على المدى المتوسط في دول مجلس التعاون.

وأوضح انه على رغم من ان ارصدة الحسابات المالية والحسابات الجارية آخذة في التحسن إلا ان المنطقة لا تزال تواجه احتياجات تمويل كبيرة وتظل عرضة للتغيرات التي تطرأ على ميول المستثمرين تجاه المخاطر العالمية وتكلفة التمويل كما أن التطورات الجيوسياسية والعلاقات بين دول المنطقة يمكن أن تؤدي إلى بطء في آفاق النمو.

وأشار إلى أن «القصور في تنفيذ خطط الإصلاح نتيجة لضعف القدرات المؤسسية سيحرم دول مجلس التعاون الخليجي من الاستفادة من الإصلاحات المالية وإجراء إصلاحات هيكلية أكثر عمقا بهدف تنويع اقتصاداتها».

من جانبه قال مدير مكتب البنك الدولي في دولة الكويت الدكتور فراس رعد في كلمة خلال المؤتمر إن (التقرير الاقتصادي الخليجي 2018) يتناول التطورات الإقتصادية في منطقة الخليج والمتعلقة بوتيرة النمو الإقتصادي وإتجاهات المستثمرين والمالية العامة والإصلاحات المالية والميزان التجاري والتضخم والتسهيلات المالية والسياسات النقدية.

وأضاف رعد أن التقرير يلخص اخر التطورات الإقتصادية على الساحة الدولية وتداعياتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون فضلا عن استعراضه كمية كبيرة من المؤشرات الإقتصادية الخاصة بالمنطقة كما يسلط الضوء بصورة خاصة على أنظمة التقاعد في دول الخليج وأهمية إصلاحها وتطويرها لتعزيز الإستدامة المالية.

وأوضح أن التجارة العالمية نمت بمعدل اربعة في المئة خلال العام الماضي متوقعا نمو الإقتصاد العالمي بنحو ثلاثة في المئة خلال العامين 2017 و2019.

وذكر أن المخاطر الدولية التي قد تؤثر في هذه التقديرات تتضمن تقلبات في الأسواق المالية العالمية وتراجع غير متوقع في أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية والسياسات الرامية إلى الحماية التجارية.

وأضاف أن النمو الإقتصادي في منطقة الخليج تأثر سلبا خلال 2017 بسبب عاملين رئيسين هما إنخفاض إنتاج النفط بسبب قرار (أوبك) بالتعاون مع كبار المنتجين من داخلها وخارجها فضلا عن السياسات المالية الإصلاحية وتاثيرها على حركة الإقتصاد.

وتوقع تحسن وتيرة النمو الإقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العامين المقبلين نتيجة الإرتفاع في أسعار النفط العالمية وإنتهاء اتفاقية خفض إنتاج النفط بنهاية هذا العام وتراجع في حدة السياسات المالية التقشفية.

وأكد ضرورة المضي قدما بالإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة لتحقيق التنوع الإقتصادي وعدم استمرارية في الاعتماد على قطاع النفط والغاز اضافة إلى ضرورة السير بشكل اقوى وأسرع نحو تعظيم دور القطاع الخاص في إقتصادات منطقة الخليج.

وشدد على أهمية استمرار دول مجلس التعاون في سياساتها لتعظيم دور القطاع الخاص عبر دعم برامج المنافسة والتنافسية والريادية والإبتكار وجلب الإستثمار المباشر وخلف الوظائف من خلال تطوير بيئة الاعمال مبينا أن تقديرات البنك الدولي الخاصة بسوق العمل في المنطقة تتوقع توفير أكثر من 200 مليون فرصة عمل جديدة في منطقة الشرق الأوسط بحلول عام 2050.

المؤشر السعري ينخفض 0.49 في المئة خلال جلسة «حمراء» للبورصة

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشرها السعري 32ر87 نقطة ليصل إلى مستوى 6724ر63 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر49 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني 1ر23 نقطة ليصل إلى 411ر97 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر3 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 2ر95 نقطة ليصل إلى 962ر94 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 1ر31 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 53ر5 مليون سهم تمت عبر 2442 صفقة نقدية بقيمة 10ر12 مليون دينار كويتي (نحو 33ر39 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إعلان بنك الكويت الوطني عن الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم علاوة على الفصاح من بنك الخليج بشأن دعاوى وأحكام إضافة إلى إفصاح عن حصة شركة (بوبيان للبتروكيماويات) من توزيعات الأرباح السنوية لشركتي (إيكويت) و(الكويتية للأولفينات).

كما تابع هؤلاء إفصاح شركة (تابيسكو) عن تأكيد تاريخ استحقاقات الأسهم الموزعة علاوة على إعلان شركة (المنتجعات) حول الموافقة المبدئية على دراسة رغبة شركة (عقارات الكويت) في الاستحواذ الاختياري غير النقدي على أسهم المنتجعات.

واهتم بعض المتعاملين بإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (حيات كوم) و(بيت الطاقة) و(بيتاكو) و(صكوك) و(عربي ق) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (عقارات ك) و(المستثمرون) و(بيتك) و(أعيان) و(م سلطان) الأكثر تداولا من حيث الكمية.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (م سلطان) و(عمار) و(تجارة) و(مينا) و(أعيان) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 35 شركة وانخفاض أسهم 59 أخرى وسط ثبات أسهم 24 شركة من إجمالي 118 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 4ر9 مليون سهم تمت عبر 728 صفقة نقدية بقيمة 7ر5 مليون دينار (نحو 81ر18 مليون دولار).

خلال السنة المالية «2017-2018»

«كامكو» تتوقع ارتفاع الإيرادات الحكومية الكويتية إلى 13.3 مليار دينار

توقعت شركة كامكو للاستثمار ارتفاع إجمالي الإيرادات الحكومية الكويتية إلى 3ر13 مليار دينار كويتي (نحو 89ر43 مليار دولار أمريكي) خلال السنة المالية (2017-2018) مقابل 1ر13 مليار دينار (نحو 23ر43 مليار دولار) في (2016-2017). وقالت (كامكو) في تقرير متخصص أصدرته حول (الأداء الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي الربع سنوي) انه من المتوقع ارتفاع الإيرادات غير النفطية من 4ر1 مليار دينار (نحو 6ر4 مليار دولار) في السنة المالية (2016-2017) إلى 6ر1 مليار دينار (نحو 2ر5 مليار دولار) في السنة المالية (2017-2018) في حين ستستقر الإيرادات النفطية عند مستوى 7ر11 مليار دينار (نحو 6ر38 مليار دولار).

وأضافت أن مستوى العجز المالي المسجل في موازنات دول مجلس التعاون الخليجي خلال 2018 يقدر بنحو 51 مليار دولار أمريكي متراجعا بنسبة 52 في المئة مقارنة بموازنات عام 2017.